الصراع في السودان: رؤية إقتصادية

حسين عبدالمطلب الأسرج
كبير باحثين بوزارة التجارة، مصر

عند التمعّن في الأزمة الداخلية في السودان، التي أدت إلى نزوح الملايين وحرمان المواطنين من الغذاء والرعاية الصحية والمسكن وتعريض النساء والأطفال للاعتداءات الوحشية، من الضروري الإشارة إلى السياسات المحددة التي ساهمت في انهيار الديمقراطية في البلاد على الرغم من استعداد الشعب السوداني للالتزام بالديمقراطية.

عندما لا تشمل السياسة تجاه السودان أصوات عدد كبير من أصحاب المصلحة، يُحجَب واقع المشهد السياسي السوداني وتزداد معاناة الشعب السوداني. ومع استمرار المعركة بين "القوات المسلحة السودانية" و"قوات الدعم السريع"، لا بد من أن يعيد المجتمع الدولي جدياً تقييم نظرته إلى البيئة السياسية والثقافية في السودان حرصاً على رؤية الصورة الكاملة لما يمكن أن تبدو عليه الديمقراطية في السودان.

فإلى جانب الأحزاب المدنية، كان واضحا ان المكون العسكري السوداني يحتوي على بعض التصدعات داخله، حيث أن هناك فاعلاً أخر يتمثل في المكون العسكري بشقيه القوات المسلحة وقوات الدعم السريع، ولكليهما مطامع في السلطة وكان يبدو أن هنالك تنافس خفي بينها، وان كان المناخ السياسي بعد الثورة لم يتقبل أي انقلاب أو حكم عسكري مع ذلك ظل المكون العسكري يمثل التهديد الأكبر للفترة الانتقالية وللعملية الديمقراطية. وان كانت تصدعات المكون المدنى تفهم في إطار التنافس السياسي فان التصدع والمواجهة بين أطراف المكون العسكري مخاطرة كان يتمنى الجميع عدم حدوثها.

وعلي الرغم من أن البعض يري أن الدافع الأساسي للثورة في السودان كان هو وعي الجماهير ورغبتها في تحقيق ذاتها وحفظ كرامتها الإنسانية، غير أن الواقع يشير إلي أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في أواخر سنوات الرئيس البشير وانعكاساتها قد شكل الدافع الرئيسي لشريحة كبيرة من الشعب للانخراط في الثورة ضد النظام القديم . فعقب تشكيلها، ورثت الحكومة الانتقالية العبء الاقتصادي مع خزائن خاوية وموارد مبددة. وعلى الرغم من المساعدات السخية التي حصل عليها للمجلس العسكري من عدة دول لها أجندتها الخاصة، فإن هذا الدعم قد أخذ في التناقص بشكل كبير عقب تشكيل الحكومة، وهو أمر يتم تفسيره بمحاولة تدجين الحكومة الانتقالية وخلق نظام يتوافق مع أجندة هذه الدول.

كانت هذه خلفية موجوده لفهم الصراع الحالى في السودان،هذا الصراع الذي أدي إلى تدمير للبنية التحتية، وخلل في سلاسل التوريد، وتحويل الإنفاق من قطاعات مهمة إلى التمويل العسكري، وتراجُع ثقة المستثمرين في السوق المحلية، وفقدان الاستثمارات الأجنبية التي كانت تعتمد عليها الدولة.ناهيك عن مخاطر انعدام الامن الغذائي والنزوح الجماعي للسودانيين. وتحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على أهمية السودان الاقتصادية ورصد لأهم التداعيات الاقتصادية للصراع الحالى في السودان .

أولا : أهمية السودان الاقتصادية

يعد السودان من أغنى البلاد العربية والأفريقية بالثروة الحيوانية؛ فيحتل المرتبة الأولى على المستوى العربي والإفريقي والسادسة على مستوى العالم، وذلك بثروة قوامها ١٠٣ ملايين رأس، تتوزع بين: ٣٠ مليون رأس أبقار، و ٣٧ مليون رأس أغنام، و ٣٣ مليون رأس ماعز، و ٣ ملايين رأس من الأبل، إضافة إلى ٤٥ مليون من الدواجن، وثروة سمكية تقدر بحوالي ١٠٠ ألف طن[1]. كمايمتلك السودان نحو ٢٠٠ مليون فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، ويتوفر به المناخ المناسب المياه الصالحة للشرب ومصادر الطاقة التقليدية والمتجددة النظيفة، والأيدي العاملة المدربة.

والسودان يتمتع بشكل عام بالتنوع في المناطق الزراعية، التي تناسب مجموعة واسعة من المحاصيل. حيث يستحوذ على أكبر منطقة مروية في أفريقيا جنوب الصحراء، ويحتل المرتبة الثانية في القارة من حيث الزراعة المروية. وتتركز معظم الأنشطة الزراعية التجارية في حزام عبر وسط البلاد، والمعروف باسم السهل الطيني المركزي. وتعتمد الزراعة في السودان على هطول الأمطار والري من الأنهار الرئيسية (نهر النيل وروافده)[2].

وتشكل مخرجات القطاع الزراعي في السودان نحو ٨٠٪ من صادرات البلاد. وتعد الزراعة قطاعًا حاسمًا في الاقتصاد السوداني كمصدر رئيسي للمواد الخام والغذاء والنقد الأجنبي. وتقدر مساهمة الصناعة الزراعية في إجمالي الإنتاج الصناعي نحو ٦٠٪، في شكل مواد خام[3].

---

[1] محمد صبري، كيف تأثر الأمن الغذائي بالصراع الدائر في السودان، المرصد المصري، 29 ابريل 2023، متاح على الرابط التالي:-https://marsad.ecss.com.eg/76929/

[2] راجع الاقتصاد في السودان ،متاح في: https://fanack.com/ar/sudan/economy-of-sudan/

[3] للتفاصيل راجع،جيهان عبد السلام عباس،تداعيات الحرب على الاقتصاد السوداني ودول الجوار، متاح في : https://pharostudies.com/?p=13531

وقد ظهر اتجاه جديد يتعلق باستثمارات كبيرة في المجال الزراعي من خلال الاستحواذ على مساحات كبيرة من معظم الأراضي الزراعية الخصبة من قبل شركات دولية من الصين والهند وتركيا ومصر والسعودية والخليج ودول أخرى لديها مصلحة في الاستثمار في الزراعة في السودان.

ثانيا : السودان وتاريخ اقتصادي مرير

لسنوات طويلة مثلت العقوبات الأمريكية إحدى اهم أسباب تدهور الأداء الاقتصادي، إلا أن أكثرها إيلاما هو الحصار الاقتصادي في العام ١٩٩٧ الذي عزل السودان عن منظومة الاقتصاد العالمي ومؤسساته المالية فأصبح من غير الممكن استخدام الشبكات المصرفية للقيام بالتحويلات للعاملين بالخارج أو التحويلات المتعلقة بالتجارة الخارجية من صادر ووارد وغيرها، كذلك حد الحصار من إمكانية الحصول علي قطع الغيار اللازمة للسكك الحديدية والطائرات، كما قلل من فرص البعثات التعليمية وعطل نقل المعرفة والاستفادة من التقنيات الحديثة.

وقد تعرَّض السودان لعدد من الأزمات خلال السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة، كانت لها تداعيات اقتصادية كبيرة[1]:

الأزمة الأولى: فقدان موازنة الدولة الموارد البترولية الضخمة بانفصال الجنوب في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، إذ عانى السودان ندرة النقد الأجنبي لخسارة ثلاثة أرباع موارده النفطية و ٨٠٪ من موارد النقد الأجنبي.

الثانية: فشل العديد من مشروعات الاستثمار الزراعي التي حرمت الاقتصاد السوداني من توظيف نحو ٢٠٠ مليون فدان صالح للزراعة، أي ما يعادل نحو ٤٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي، علماً أنّ الإنتاج الزراعي يوظف ٨٠٪ من القوة العاملة في البلاد، ويساهم في ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

الثالثة: حال الركود الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة من حكم عمر البشير، والتي تسببت بخلل في الميزان الداخلي بسبب ضعف الإيرادات، إضافة إلى خلل ملحوظ في الميزان الخارجي بسبب تآكّل عوائد النقد الأجنبي والفجوة في التمويل.

[1] السيد شبل، اقتصاد السودان المنهك.. هل يتجاوز آثار حرب الجنرالين؟ ،30 ايار 2023 متاح في الرابط

الرابعة: غياب الاستقرار الأمني والسياسي بعد رحيل البشير عام ٢٠١٩، إذ غرقت البلاد في دوامة الاحتجاجات، ودبّ الخلاف بين المكونين العسكري والمدني. وكان من الطبيعي أن تتسبّب تلك الحالة من الفوضى النسبية بتعطّل مشاريع التنمية وإهدار الفرص.

الخامسة: التراجع الكارثي لسعر صرف الجنيه السوداني أمام الدولار الأميركي، وخصوصاً بعد قرارات التعويم وتحرير سعر الصرف خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى وصول التضخم في البلاد إلى حد غير مسبوق.

ثالثا: الصراع الحالى والتداعيات الاقتصادية

واندلعت الحرب بين الجيش بقيادة عبد الفتاح البرهان و«قوات الدعم السريع»، بقيادة محمد حمدان دقلو، في ١٥ أبريل (نيسان) عام ٢٠٢٣، وتركزت في العاصمة وضواحيها وفي إقليم دارفور غرب البلاد وبعض المناطق الجنوبية، وأسفرت حتى الآن عن مقتل ٣٩٠٠ شخص على الأقل.

جاء هذا الصراع بعد فترة ركود استمرت عقداً من الزمان، كانت لها تبعاتها الوخيمة على أداء الاقتصاد الكلي وبالتبعية على مستوى معيشة المواطنين السودانيين، في وضع أضحت فيه الدولة على شفا الإفلاس، نظراً إلى الأزمة الاقتصادية العميقة التي يتعرض لها، والتي تعد إرثاً لعقود من الحرب والعزلة والعقوبات. وتتجه الأزمة الاقتصادية الراهنة إلى أن تكون أكثر عمقاً؛ لما تثيره حالياً من خطر إنساني جديد، في ظل ما يواجه سكان السودان من عنف متجدد ومستويات متصاعدة من الجوع.[1]

١– الصراع والنزوح داخليا وعبر الحدود: مع استمرار النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في جميع أنحاء البلاد، يُهجَّر المزيد من الأشخاص وتتزايد الاحتياجات الإنسانية يوميًا.

فقد أجبرت هذه الحرب الملايين على مغادرة بلداتهم ومنازلهم سواء إلى ولايات أخرى بمنأى عن أعمال العنف أو إلى خارج البلاد. وبحسب أحدث إحصاءات «منظمة الهجرة الدولية»، فقد نزح أكثر من ٣ ملايين شخص داخل البلاد، بينما عبر نحو مليون شخص الحدود إلى دول مجاورة.

[1] سهير الشربيني, "التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان"، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 28 ابريل 2023، متاح على الرابط التالي: https://apa-inter.com/post.php?id=6095#

وستؤدي هذه الأعداد الضخمة من اللاجئين إلى زيادة العبء الاقتصادي على الدول المستضيفة، المنهكة اقتصاديًا بالفعل نتيجة الصدمات المتتالية من كورونا والحرب الروسية الأوكرانية والتغيرات المناخية وعدم الاستقرار الذي يضرب بعض هذه الدول.

٢– الصراع وانعدام الأمن الغذائي: ولقد كان للنزاع عواقب وخيمة على الأمن الغذائي والتغذوي ورفاه ملايين للأشخاص في السودان. فقد أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تحذيراً قوياً بشأن أزمة الغذاء المتصاعدة في السودان، وقالت إنه في ظل استمرار النزاع والتدهور الاقتصادي في البلاد، هناك حاجة ماسة إلى دعم إنساني عاجل ومكثف للمجتمعات الريفية.

دفع النزاع والأزمة الاقتصادية حوالي ٢٠.٣ مليون شخص في جميع أنحاء السودان (أكثر من ٤٢ في المائة من السكان) إلى مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين يوليو وسبتمبر ٢٠٢٣، وفقًا لأحدث تقرير صادر عن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي للسودان. هذا هو ما يقرب من ضعف عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقارنةً بالتحليل الأخير للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الذي أجري في مايو ٢٠٢٢. ومن بين هؤلاء الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي هناك ١٤ مليون (٢٩٪ من السكان) في مستويات الأزمات أي المرحلة الثالثة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وهذا يعني أن الأشخاص لديهم طعام أقل لتناوله ويضطرون إلى تبني استراتيجيات التعامل مع الأزمات مثل تناول وجبات أقل في اليوم. ويوجد أكثر من ٦.٢ مليون شخص (١٣٪ من السكان) في مستويات الطوارئ، أي المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، على بعد خطوة واحدة فقط من المجاعة المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وهم يقيمون بشكل أساسي في دول تشهد نزاعًا نشطًا ويبيعون الأصول لشراء الطعام.[1]

٣– الصراع وانهيار البنية التحتية: وتتفاقم الأوضاع الإنسانية والاجتماعية مع صعوبة حصول المواطنين على احتياجاتهم الأساسية من الأسواق، وانقطاع التيار الكهربائي المستمر والنقص المتزايد في إمدادات المياه، وقد أكدت الأمم المتحدة أن هناك حاجة لتوفير أكثر من ١.٧ مليار دولار لتقديم المساعدة الإنسانية

[1] راجع منظمة الفاو،تفاقم أزمة الأمن الغذائي وسط النزاع المستمر والتحديات الاقتصادية في السودان، متاح في: https://www.fao.org/newsroom/detail/the-sudan--food-security-crisis-intensifies-amid-ongoing-conflict-and-economic-challenges/ar

والحماية لـ ١٢.٥ مليون شخص من الأكثر ضعفاً في السودان خلال المدى القريب.[1]

والولايات الأكثر تضرراُ هي تلك التي تعاني من النزاع النشط، بما في ذلك الخرطوم وجنوب وغرب كردفان ووسط وشرق وجنوب وغرب دارفور، حيث يواجه أكثر من نصف السكان الجوع الحاد.

وتعرضت البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية ومصادر الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، لأضرار جسيمة، مما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وأدت اضطرابات السوق وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم معاناة السكان في الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية.

٤- الصراع والشلل الاقتصادي: وقد أدت الصراعات السياسية على السلطة، إلى جانب عدم الاتفاق على كيفية إدارة الاقتصاد، إلى حالة من الشلل والركود في أداء المالية العامة فضلا عن أداء المؤسسات الاقتصادية الأخرى. وبالتالي، فقد ظل تحسن الأداء المالي من جانب الحكومة الانتقالية رهينة اختلاف الآراء بشأن أولويات الإصلاح وأساليب إدارة الاقتصاد.

وأشارت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني إلى أن الصراع في السودان إذا تطور إلى حرب أهلية فمن المرجح أن يؤثر على تصنيفات بنوك التنمية متعددة الأطراف لشرق أفريقيا، بما في ذلك بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا، وبنك التصدير والاستيراد الأفريقي ((Afreximbank، حيث تقدم هذه المؤسسات قروضًا للسودان، وفي حالة استمرار الصراع فقد لا يستطيع السودان توفير الدخل الكافي للوفاء بالتزاماته، ولن يسدد القروض والفوائد المستحقة، ومن ثم لن تجد المؤسسات المُقرضة الموارد المالية اللازمة لتمويل مشروعات أخرى في دول الجوار. فضلاً عن أن وجود صراع مسلح على حدود تلك الدول، يضعها في تصنيف الدول ذات المخاطر المرتفعة، وبالتالي يهدد بتراجع التصنيف الائتماني لها، ويجعلها تواجه صعوبات في تأمين القروض التنموية التي تحتاجها من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، فضلاً عن هروب الاستثمارات[2].

ويعدّ التضخم من المشكلات الأساسية التي تواجه الاقتصاد السوداني، حيث ارتفع في عام ٢٠٢٢ إلى أكثر من ١٥٤٪، وفي يناير ٢٠٢٣ بلغ التضخم السنوي نحو ٨٣٪، ثم تراجع إلى ٦٣.٣٪ في فبراير

[1] راجع منظمة الفاو،تفاقم أزمة الأمن الغذائي وسط النزاع المستمر والتحديات الاقتصادية في السودان، متاح في:
https://www.fao.org/newsroom/detail/the-sudan--food-security-crisis-intensifies-amid-ongoing-conflict-and-economic-challenges/ar

[2] هايدي الشافعي،التداعيات الاقتصادية الإقليمية للصراع في السودان،متاح في: https://ecss.com.eg/34834/

٢٠٢٣، فيما يعدّ الناتج المحلي الإجمالي السوداني من بين الأضعف في المنطقة، حيث لم ينمُ سوى مرة واحدة خلال السنوات الخمس الماضية. وفي ظل تدهور قيمة عملته، وارتفاع الأسعار عالمياً نتيجة للأزمات العالمية مثل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، سجَّل السودان خلال عام ٢٠٢٢ أعلى عجز في ميزانه التجاري منذ عام ٢٠١٢.

وقد نتج عن التدهور الاقتصادي أزمات متكررة شملت نقصاً في سلع رئيسة تشمل الخبز والوقود؛ فمنذ انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١، تراجع إنتاج السودان من النفط، الأمر الذي دفعه إلى استيرادأكثر من ٦٠٪ من احتياجاته من الوقود. ويعد السودان من الدول الأشد فقراً رغم أنه ثالث أكبر مُنتج للذهب في إفريقيا، لكن إنتاجه يعتمد على قطاع التعدين الأهلي بنحو ٨٠٪، وهذا القطاع غالباً ما يهرّب أكثر من ٧٠٪ من إنتاجه للحصول على أسعار أعلى من الأسعار الحكومية.

واستمرار الحرب واتساع رقعتها سيضع اقتصاد السودان أمام خسائر لا يمكن تصور أبعادها، فقبل اندلاع هذه المواجهات، كان اقتصاد البلاد يرزح تحت عدد لا بأس به من التحديات، من تضخم قياسي وإن تراجع نسبيا، وتدهور كبير لسعر صرف العملة، وعزوف الاستثمارات الدولية وتعطل عمليات التمويل بسبب عدم الوصول لاستقرار سياسي. وقد دفع الاقتصاد السوداني الثمن باهظا منذ انطلاق الشرارة الأولى للمواجهات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع،فقد خرج مطار الخرطوم من الخدمة مما أدى لحرمان البلاد من منفذ تجاري حيوي يسيطر على ٥٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري،اضافة الى توقف حركة التجارة بين الخرطوم والقاهرة والتي يقدر حجمها بحوالي ١.٥–٢ مليار دولار أي ما يعادل ١٠٪ من صادرات وواردات السودان.وايضا حوالى ٢ مليار دولار قيمة خسائر عائدات صادارت الذهب، والتي تسيطر على ٥٠٪ من إجمالي الصادرات السودانية.

كذلك تعتمد دول كثيرة في المنطقة والعالم على الصمغ العربي الذي يحتكر السودان ٨٠٪ من إنتاجه العالمي، ويدخل في صناعات كثيرة، بما في ذلك المشروبات الغازية والشوكولاتة والحلوى ومستحضرات التجميل وغيرها، حتى إن الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لأهميته استثنته من العقوبات المفروضة على السودان. فضلاً عن السمسم الذي يصنف السودان الثالث عالمياً في إنتاجه بعد الهند والصين، ويدخل في صناعات غذائية عديدة، ومن شأن التأثير على إنتاج وتوريد الصمغ العربي والسمسم للسوق العالمية

أن يؤثر على أسعار الكثير من المنتجات، وقد يهدد وجود بعض المنتجات من الأساس، وبالتالي سيلحق الخسائر باقتصادات الدول التي تنتج السلع التي تحتوي عليها.

وعلى صعيد موازٍ، لطالما لعبت صادرات الخرطوم دوراً حيوياً في الأمن الغذائي للعديد من دول المنطقة، حيث يعد السودان مصدراً أساسيًا للحوم للعديد من الدول العربية والأفريقية، فضلاً عن الوفرة المائية التي يتمتع بها السودان. وقد دفعت هذه الوفرة في الموارد العديد من دول المنطقة التي تعاني من درجة من درجات انعدام الأمن الغذائي نحو الاستثمار في الأمن الغذائي في السودان، سواء من خلال استيراد اللحوم الحية والمجمدة والحبوب من الخرطوم، أو عن طريق إنشاء مزارع على أرض السودان يذهب إنتاجها للدول المستثمرة، وعلى رأس هذه الدول المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر.

ختاما

الوضع في السودان يستلزم من كافة الاطراف السودانية ضرورة إعلاء المصلحة العليا للسودان، والعمل على الحفاظ على سيادته ووحدته، بعيداً عن التدخلات الخارجية التي تسعى لتحقيق مصالح ضيقة، لا تخدم استقرار أو أمن السودان، بل والمنطقة كلها. والعمل على تسهيل وصول كافة المساعدات الإنسانية، وإقامة ممرات آمنة، لتوصيل تلك المساعدات، للمناطق الأكثر احتياجا داخل السودان ووضع آليات، تكفل توفير الحماية اللازمة لقوافل المساعدات الإنسانية، ولموظفي الإغاثة الدولية لتمكينهم من أداء عملهم.

إعادة السودان إلى خارطة الاقتصاد العالمي ضرورة ملحة، إذ انه بلا تدفقات أجنبية في شكل استثمارات ومساعدات تنموية وتحويلات عاملين وبدون علاقات وانفتاح على الأسواق العالمية، يصبح من الصعب توقع تحقيق نهضة اقتصادية في ظل اقتصاد مغلق ومحاصر.

وعلى المجتمع الدولى ان يسعى جاهدا الى تحجيم عدم الاستقرار في السودان بحيث لا يمتد إلى دول جوار أخري،وبالتالي يمكن أن يزعزع استقرار منطقة الساحل والقرن الأفريقي، ويعرض مصالح العالم في هذه المناطق للخطر، ويؤثر سلبًا على جهود حفظ الأمن في المنطقة. من جهة اخري فإن إمكانية عرقلة التدفقات التجارية عبر مضيق باب المندب، والخوف من عودة القرصنة في البحر الأحمر(يتدفق عبر البحر الأحمر حوالي ١٢٪ من التجارة العالمية و١٠٪من إجمالي النفط العابر للمحيطات في العالم)،قد يؤدي الى احتمالية تدخل بعض القوى الدولية للحفاظ على منظومة الأمن في هذا الممر الملاحي، في ظل وجود

قواعد عسكرية لعدد من القوى الدولية في المنطقة، منها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان والصين في جيبوتي، وتركيا في الصومال.